



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

كلمة وزير العدل، حافظ الأختام
السيد عبد الرشيد طبي

بمناسبة التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة العدل بالجزائر
والنيابة العامة بالمملكة العربية السعودية



يوم 06 مارس 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ،

* معالي النائب العام، أخي الفاضل سَعُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعْجِبِ،

* الحضورُ الكريم،

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ،

إنَّه لَمَنْ دَوَاعِي السُّرُورِ وَالْإِعْتِزَازِ أَنْ أَتَوَاجَدَ مَعَكُمْ فِي رِحَابِ الْأَرْضِ
الطَّاهِرَةِ، بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَالتَّارِيخِ الْعَرِيقِ، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ
السَّعُودِيَّةِ، الَّتِي أَتَوَجَّهَ إِلَى أَشْقَائِنَا فِيهَا قِيَادَةً وَشَعْبًا بِالسَّلَامِ، وَأَبْلَغَكُمْ
التَّحِيَّاتِ الْأَخُوِيَّةِ لِأَشْقَائِكُمْ فِي الْجَزَائِرِ.

كَمَا أُثْنِي عَلَى كَرَمِ الْإِسْتِضَافَةِ وَطَيْبَتِهَا، وَعَلَى مَا لَقِينَاهُ مِنَ التَّرْحَابِ

وَحُسْنِ الْإِسْتِقْبَالِ.

ومن هذا المنبر، أغتنمُ الفرصة للتأكيد على عمق العلاقات بين بلادي والمملكة العربية السعودية في الزمن وتجدُّرها، وبتأخيمها وتأزرهما بشعبيهما وقيادتهما، وتشاركهما المبادئ والقيم الأساسية المستمدّة من الإسلام والعروبة، وهو ما يُدعم ركائز التّعاون بينهما، لاسيما في مجال العدالة.

• السّادة الأفاضل، الحضور الكريم،

تُولي الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية، السيّد عبد المجيد تبون، أهميّة بالغة للتّعاون الدّوليّ بما يخدمُ إحقاق العدل وإقرار مبادئ القانون، قصد مواجهة التّحدّيات العالميّة المتنوّعة.

حيثُ استفحل الإجرام بمختلف أشكاله وأخذ أبعادًا دوليّة، تقتضي مجابهته تجميع الاختصاصات القضائيّة والقانونيّة لعددٍ من الدّول، وهو أمرٌ لن يتحقق دون تعاونٍ دوليّ حقيقي، ضمن الأطر الاتّفاقيّة المعمول بها من اتّفاقيّات تعاون قضائيّ ومذكّرات تفاهم.

وفي هذه المناسبة السعيدة التي تجمعنا اليوم، أثنى هذا الإنجاز المشترك المتمثل في التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة العدل الجزائرية والنيابة العامة للمملكة العربية السعودية، والذي نعتبره مكسباً حقيقياً للجانبين، كونه يعزز أواصر التعاون بين الطرفين ويؤسس لتعاونٍ ناجع، من شأنه مضاهاة التطور السريع للإجرام بمختلف أشكاله من جهة.

وهي من جهة أخرى لبنة جديدة، مكملة للأطر الدولية المتفق عليها من قبل الجزائر والمملكة العربية السعودية، وبالأخص اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام 1983 واتفاقية تسليم المتهمين والمحكوم عليهم لعام 2013.

إنّ مذكرة التفاهم التي وقّعناها اليوم، تهدف إلى تطوير التعاون بين الطرفين في مجال اختصاصاتهما في مكافحة الجريمة لاسيما الجريمة المنظّمة و الإرهاب وتبييض الأموال وجرائم المخدرات والجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية وتلك المتعلقة بتداول الأموال.

وهي تُعتبر آلية تعاون مؤسّساتيّ تسمحُ بتبادلِ المعلومات والخبرات في المجالات المرتبطة باختصاصات الطّرفين، وبإجراء البحوث في المسائل الجوهرية المرتبطة بمصالحهما المشتركة، وكذا تقديم طلبات بحث أو تحريّ وجمع الاستدلالات والتّحقيق وتنفيذ المساعدة القانونيّة وفقًا لمقتضى أحكام الاتّفاقيّات ذات الصّلة الموقع عليها من كلا البلدين.

في ختام كلمتي، أهنيئ بلدينا على هذا المسعى وكُليّ أمل أن نواصل المضيّ قدما في ترسيخ قيم التعاون والتضامن بما يخدم مصالح بلدينا وشعبينا.

أسألُ الله عزّ وجلّ أن ينعمَ على بلدينا بالخيرات و فيؤيِّز من البركات في ظلّ الأمنِ والازدهارِ والاستقرارِ.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.